الباب الأول

البيان القومي العربي:

المبادئ السبعة

تمهيد

ما قيمة المبادئ الاجتماعية السياسية؟

هناك تيار فكري يهيمن على الساحة السياسية العالمية وله حضور قوي على الساحة العربية، وهو تيار Trans-ideological الذي يمكن أن يترجم إلى «المتجاوز للمبادئ الاجتماعية السياسية»، وهو تيار فكري يؤمن بأن العصر الراهن ليس عصر المبادئ الاجتماعية السياسية، حيث إنها- بحسب فهم هذا التيار- تعد إطارًا يقيد حرية اتخاذ القرار ورسم السياسات، وأنه مع انهيار سور برلين فقد انتهى التاريخ (End of History) بسكون حالة الصراع الفكري والعقائدي بسبب الوصول للحقيقة المتمثلة في الليبرالية الرأسمالية، التي ينبغي صب الواقع والمستقبل في قالبها، وبناء على ذلك فالبيان القومي هذا، الذي يرتكز على فكرة المبادئ الاجتماعية السياسية- وغيره من المشاريع المرتكزة عليها- يعتبره هذا التيار أفكارًا بالية من الماضي، تصلح لستينيات القرن العشرين على أقصى تقدير.

ولأن البيان القومي يرتكز بالأساس على مبدأ اجتماعي سياسي- ألا وهو القومية العربية- إذًا فمن المهم أولا وبأسلوب مبسط- قدر الإمكان- توضيح ما هي المبادئ الاجتماعية السياسية وما بها من قيمة لتمثل أهمية بالنسبة لمصر خاصة والأمة العربية عامة.

يمكن القول بأن المبادئ الاجتماعية السياسية، بما أنها مبادئ، إذًا فهي إطار من القيم الاجتماعية السياسية الشاملة، ومادامت هناك قيم إذًا فهي تعكس ثوابت اجتماعية سياسية، وبوجود ثوابت إذًا فأي مساس بها يعد من المحظورات الاجتماعية السياسية.

فالثوابت الاجتماعية السياسية هي التزام مُطلق نحو حِزمة من المبادئ الاجتماعية السياسية العامة، (البناء الاجتماعي، الهوية القومية للأمة والانتماء القومي، العمق الجيواستراتيجي، المجال الحيوي، الوجهة الجيوسياسية، المكانة العالمية وغيرها...)، وبما أنها من الثوابت وليست من المتغيرات إذًا فهي لا تخضع للمساومة أو التعديل.

أما المحظورات الاجتماعية السياسية فهي التزام مُطلق بعدم اتباع أي نهج اجتماعي سياسي يخالف الثوابت.

فالثوابت الاجتماعية السياسية لم ولن تُحدَد من قِبَل فرد أو جماعة، مهما بلغوا من مكانة أدبية أو سياسية، بل هي مُحدَدة سلفًا من قِبَل التاريخ والجغرافيا، فتراكم حركة التاريخ وتأثيرها على الجغرافيا يُرَسِخان في وجدان الأمة هويتها (الثقافة واللغة والانتماء القومي) ومصالحها الاستراتيجية العليا وعمقها الجيواستراتيجي ووجهتها الجيوسياسية، بل وحتى أعداءها، وإذا فقدت الأمة (أي أمة) تمسكها بقبضة من حديد على ثوابتها تخرج من التاريخ.

إذًا فقوة وقيمة المبادئ الاجتماعية السياسية لمصر وأمتها العربية، في أنها تُعبر عن نبض وأحلام وآمال الأمة، والالتزام بهذه المبادئ يولد القوة الدافعة والإرادة الصلبة غير القابلة للكسر لتأمين مصالحها والإمساك بزمام مستقبلها.

نبذة عن التطور التاريخي لفكر القومية العربية:

حتى يستطيع القارئ أن يضع هذا البيان في السياق التاريخي العام للقومية العربية، ومنه لحركة التاريخ الأشمل للأمة العربية، يجب علينا طرح نبذة عن التطور التاريخي لفكرة القومية العربية.

مع ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية وبشخصية غير عادية كسيد الخلق محمد بن عبد الله (عليه الصلاة والسلام) نبيًا له، كان لفضل الله تعالى ومن ثم بفضل الإسلام ونبيه على عرب شبه الجزيرة، أن انفجر أفضل ما فيهم مما هيأ لهم فتح البلاد المجاورة كبلاد الفرس وبيزنطة ومصر وشمال إفريقيا والسند وإسبانيا، وأقاموا إمبراطورية عربية- إسلامية عظمى، ونشروا الإسلام فاهتدى به خلق كثير.

ومع نشر الإسلام انتشرت معه اللغة العربية كونه دينًا عربي اللغة، وبعض هذه الشعوب التي اهتدت إلى الإسلام تحول لسان أهلها جميعًا- تدريجيًا- إلى اللسان العربي، وهي شعوب وادي النيل وشمال إفريقيا التي- بإيجاز شديد- تعربت كون قلبها الحضاري النابض شرقًا وارتباطها حضاريًا بالحلقة السعيدة، ولا يجوز حصر أسباب التعريب بهجرة القبائل العربية إلى هذه البلاد، فهناك من القبائل العربية التي هاجرت إلى بلاد الفرس وتفرسنت أكثر من تعريبها بلاد فارس، ولهذا فقضية تعريب مصر وشمال إفريقيا ترجع لجذور تاريخية مرتبطة بتشابك علاقات هذه الشعوب في عصور ما قبل الإسلام، فعلى سبيل المثال مصر لم تغير لا دينها ولا لغتها على الرغم من الاحتلال الروماني لها قرونًا عديدة، لكنها تحولت للإسلام واكتمل تعريبها في القرن العاشر الميلادي والرابع الهجري[1].

وبما أنه لم تكن هناك حدود ما بين أقاليم الإمبراطورية العربية- الإسلامية، انصهرت مع مرور الزمن أغلبية عناصر البلاد ذات اللسان العربي حتى أصبحت أمة قومية واحدة، تشابك تاريخها وتوحدت رموزها وثقافتها ووجدانها.

والعروبة كانت ومنذ فجر الإسلام ممزعة بين ثلاثة اتجاهات، اتجاه العصبية القبلية التي تربط العروبة بالقبيلة، واتجاه العروبة الحضارية الثقافية التي تعتبر العربية لغة وثقافة، واتجاه الشعوبية المضاد للعروبة.

وبما أنه لم تكن في ذاك العصر قد تبلورت بعد الفكرة القومية بمفهومها الحديث، وكان الانتماء الديني هو الأبرز، لم تكن هناك الحاجة إلى وعي قومي عربي بمفهوم العصر الحديث، في ظل مجتمعات العصور الوسطى ذات الطابع الديني.

(٢)

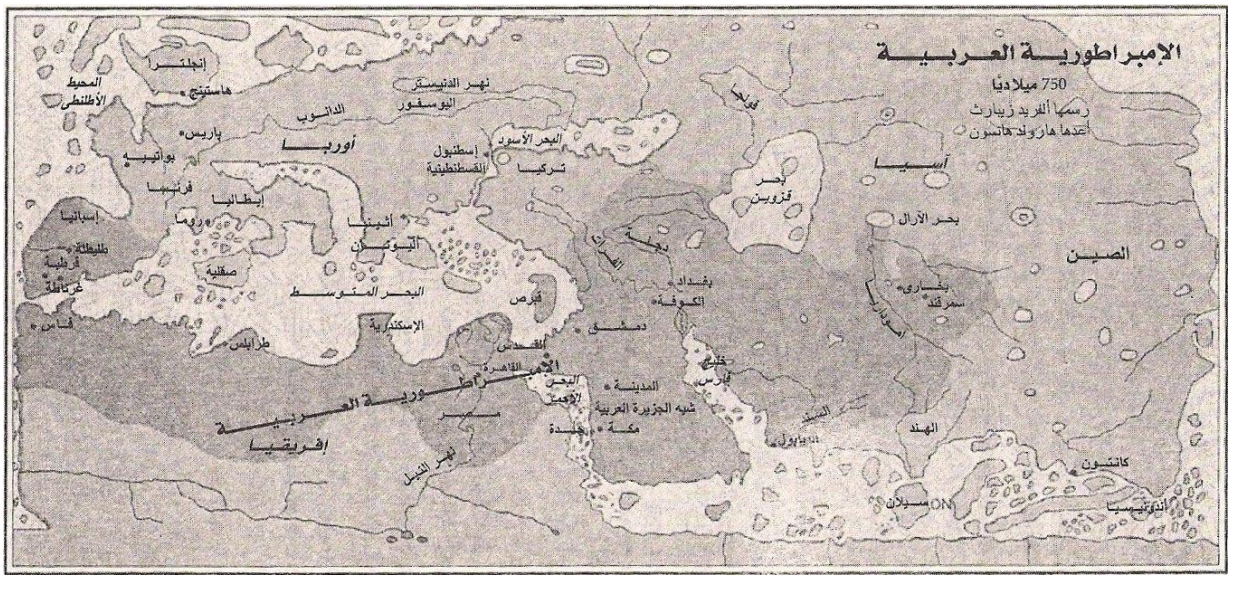

وحينما انتقل مركز الثقل السياسي في الإمبراطورية العربية- الإسلامية إلى العناصر غير العربية، بداية من العصر العباسي الثاني، بدأ عصر من الاستبداد يصاحبه جمود ومن ثم انحدار الحضارة العربية الإسلامية، نظرًا لأن هذه العناصر غير العربية وفدت من بيئات تعاني فقرًا حضاريًا نسبة إلى البيئة الحضارية الخصبة للوطن العربي، فأخذ المنحنى في الانحدار، فضعف العالم الإسلامي ووهن الوطن العربي، ومع بداية تفكك الدولة العثمانية- ونتيجة لهذا التفكك- بدأ الغرب في التوغل في جسد العالم الإسلامي واغتصاب الوطن العربي، وبدأت تفاعلات حركة التاريخ في بلورة الوعي القومي العربي.

وبهذا ففي مواجهة هذه المشكلات:

- جمود الخلافة العثمانية وانحدار قوتها إلى حالة من الوهن
- استفحال الاستبداد من النخب التركية الحاكمة الواقع تأثيره السلبي على العرب
- صعود القومية التركية
- توغل الاحتلال الغربي في المنطقة العالم الإسلامي والوطن العربي

بدأت بوادر الفكر القومي العربي في الشام، وإن كان غير مكتمل الأفق نتيجة حصره على الشام أو الهلال الخصيب، ومع ظهور الأئمة المجددين كالشيخ «جمال الدين الأفغاني» والأستاذ الإمام «محمد عبده» في محاولة منهم لمقاومة كل أسباب تراجع المسلمين، يصاحبه وعي مميز للعروبة، ومن ثم صاحب هؤلاء أئمة مجددون آخرون كالشيخ «عبد الرحمن الكواكبي» والشيخ «عبد الحميد بن بادس»، حيث بدأ تبلور وضع عربي خاص لكن في سبيل نهضة المسلمين.

ومن ثم بدأ تبلور الفكر القومي العربي على يد رجال عدة حتى جاء الأستاذ «ساطع الحصري»، الذي نحسبه أبو القومية العربية، فهو من رواد بلورة مبدأ القومية العربية– وحدة الأمة العربية التي تربط فيما بين أفرادها روابط اللغة والتاريخ– كما أنه من المنادين بمناهضة فكرة وجود الدول العربية القائمة، على أساس أنها من صنيعة قوى الاحتلال الغربي ولا تعبر عن الأمة العربية، ولم يقف اكتمال الفكر القومي العربي عند الأستاذ «ساطع الحصري»، إلا أنه هو الذي انطلق بالقومية العربية لآفاق المفهوم الحديث لها.

والقومية العربية كأي فكر اجتماعي سياسي شامل، تحتمل أن تشمل تيارات تمثل أجنحة فكرية مختلفة، فالقومية العربية تشمل القوميين العرب الذين يعتقدون في القومية العربية دون فصلها عن العالم الإسلامي من مرجعية أن العروبة انتشرت بالإسلام تحت مظلة الحضارة «العربية الإسلامية» (و هذا البيان ينتمي لهذه المرجعية الفكرية)، كما تشمل القوميين العرب العلمانيين الانعزاليين الذين يعتقدون في الأمة العربية وفقط، على مرجعية أن العرب سابقون على الإسلام، ونحن نساوي بينهم وبين غلاة الوطنية من الوطنيين القُطريين الانعزاليين، في أن كليهما ضد حركة التاريخ بقطع الصلة بالحضارة «العربية الإسلامية».

وبعد أن تبلور الفكر القومي العربي كفكر سياسي اجتماعي، وأصبح مطروحًا على الساحة الفكرية العربية في بدايات القرن العشرين، بدأ في أول الأمر كفكر محدود التأثير ما بين مطرقة دعوة الإسلام السياسي وسندان الفكر الوطني «القُطري» الانعزالي الراضي بالتجزئة الذي جزأها الغرب لهذا الوطن العربي.

ومن ثم بدأ الحراك القومي العربي في سوريا ما أعطى قوة دفع جديدة للقومية العربية، وتحولت القومية العربية من دعوة سياسية اجتماعية إلى حركة شعبية، وهي حركة البعث العربي الاشتراكي، لكن بدأت بوادر ما نسميه المد القومي العربي حينما بدأ الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في تثبيت نفسه كحاكم لمصر العربية، التي بثقلها وقوتها الكامنة استطاع جمال عبد الناصر بعبقرية أن يحولها لقوة ثورية، أسفرت عن مخاض لمد قومي عربي هائل كان قادرًا على التهديد باقتلاع جذور المنظومة الإقليمية التي أوجدها الغرب، وتهاوى العديد من الأنظمة العربية، وقامت وحدة فعلية ما بين مصر وسوريا، وكانت هناك مشاريع لأكثر من وحدة عربية، بل وكان للعرب القدرة على تحدي قوى الغرب نفسه بدلا من الخضوع والاستسلام المعهود لأكثر من قرن من المهانة للغرب.

وهذا ما استدعى لتكالب العديد من القوى الإقليمية والدولية لتوجيه ضربة قاصمة للقومية العربية وتصفية المشروع القومي، وساعدهم في ذلك أخطاء القوميين العرب أنفسهم، وكانت أول ضربة موجعة هي انهيار تجربة الوحدة مع سوريا، التي يتحمل عبء فشلها القوميون العرب في المقام الأول، فلم يستوعبوا العوامل التي دفعت باتجاه الوحدة (الضغط الرهيب على سوريا)، ولم يوحدوا صفوفهم ويحلوا خلافاتهم، ولم يأخذوا التباينات السياسية والاجتماعية لكلا القطرين على قدر أهميتها، كما لم تكن أجهزة الحكم تعمل بكفاءة في القُطر السوري، وحينما امتصت دولة الوحدة الضغط على سوريا، بل وكسرت طوق حلف بغداد، برزت على السطح التباينات السياسية والاجتماعية، ومع تناحر القوميين العرب فيما بينهم، والتناول الخاطئ لبعض مسائل دولة الوحدة، استطاعت القوى المضادة للقومية العربية النفاذ عبر ثغرات أجهزة الحكم في سوريا، وانهارت الوحدة بجرح عميق في الوجدان القومي العربي، لكن استمر الصراع بالتوازي مع توالي الضربات، حتى الضربة القاصمة للقومية العربية في حرب عام ١٩٦٧م، وكان لمهانة الهزيمة أثر بالغ في خيبة الأمل في القومية العربية التي أصيب بها الكثير من الجماهير العربية، إلا أن عموم الأمة رفضت الهزيمة وصممت على المقاومة وعلى ألا تنكسر.

خسرت القومية العربية عمودها الفقري بوفاة الزعيم جمال عبد الناصر، وحيث إن نظام الحكم كان يتمحور حول الفرد الحاكم، فمن أتى بعده إلى سدة الحكم كان هو قائد الثورة المضادة، فبعد حرب أكتوبر- التي كانت آخر صيحة مدوية للمد القومي العربي- تم عزل مصر عن قضايا الأمة العربية، وبدأت معها عملية محو القومية العربية من مصر والوطن العربي، وتم عزل بقايا القومية العربية في الأقطار التي يحكمها قادة قوميون عرب، ومن ثم إزاحة من تبقى منهم- وكان لأخطائهم دور كبير في هذا- لكن موازين القوى اختلت فعليًا بعد خروج مصر من معسكر القومية العربية، الذي نعتبره الضربة التي أجهزت على المد القومي العربي.

واستمرت عملية محو القومية العربية إلى أن عادت تقريبًا إلى نفس النقطة التي بدأت منها لكن أكثر قوة بقليل- والناتج عن إرث عظيم من الكفاح- حيث أصبحت مبدأ اجتماعيًا سياسيًا مطروحًا على الساحة الفكرية والسياسية لكنها ذات تأثير محدود ما بين مطرقة الإسلام السياسي وسندان الوطنية القُطرية الانعزالية مجددًا.

ومن هنا كان عملنا على هذا البيان القومي، ليكون شرارة لصحوة القومية العربية، في سبيل تحقيق ما لم يستطع جيل المد القومي العربي تحقيقه- بعد أخذ العبر من أخطاء تجربته- بإنشاء دولة الوحدة التي تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة العربية.

ما الذي دفع بكتابة البيان القومي؟ وما جذوره؟

كما أشرنا بأن البيان القومي لم ينشأ من العدم ولا جذوره تمتد في فراغ، فالظرف التاريخي في منتهى الخطورة، وكل ما نشهده فيه من تداعيات الانقضاض على المشروع القومي العربي، لكننا رأينا أن نوضح أن هذا الانقضاض هو نتيجة مباشرة لمحاولة المشروع القومي خلع المنظومة الإقليمية التي وجدت للإبقاء على الوطن العربي مجزأً، ولهذا فإننا رأينا أن نضع السياق العام كاملا حتى نزيد في التأكيد أن السعي لمشروع قومي جديد لم يأتِ من فراغ.

خطورة الظرف التاريخي الراهن:

إن الظرف التاريخي الراهن أخذ منحًى خطيرًا، يفرض على العرب خيارين لا ثالث لهما، إما أن يتحول الوطن العربي إلى فضاء عربي تُلحق أجزاؤه بالقوى المحيطة به، وبالتالي تتحلل الأمة العربية وتدفن في مقابر الأمم الغابرة، وما إن يتحول الوطن العربي كيانًا يعبر عن تاريخ وتراث ورغبة في الحياة، وهذا الكيان هو دولة الوحدة التي تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة العربية، التي تترجم عن إرادة وجود الأمة وعزمها على الإمساك بزمام مستقبلها.

ولا يوجد خيار ثالث، فالهجمة خطيرة والقوى متكالبة، ولا مجال لدفن الرؤوس في الرمال، فالتحدي والإصرار هما السبيل الوحيد المتاح، فمثقال ذرة من تردد أو خوف قد يؤدي لهلاك الوطن العربي بأسره، ومصر العربية دورها تاريخي، كما كان دائمًا في مواجهة التحديات التاريخية للأمة، فإن لم تملأ الفراغات وتسد الثغرات في الجسد العربي بنفسها، فسيزحف التآكل حتى ينال منها، وهذا كله يزيد في التأكيد أن المعركة الثورية تبدأ في مصر العربية، فالثورة فيها وبها ومنها.

ضرورات المستقبل:

إن المستقبل أصبح حصرًا على الدول العملاقة أو التكتلات الجيوسياسية الهائلة كـ«الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، الهند، وحتى الاتحاد الأوروبي»، حيث إنها تضم المقومات التي تؤهلها للازدهار المستقل والقدرة على

تأمين بقائها، فالدول المتوسطة والكيانات الصغيرة ستكون فريسة لإملاءات القوى الكبرى وتأثيرها على قرارها السياسي والاقتصادي، كما أن هذه الدول المتوسطة والصغيرة ستكون مفتوحة لنفاذ القوى الكبرى إلى مواردها وثرواتها دون صد أو ردع، وكل فرد عربي منا- حبيس دولة من دولنا العربية- سيكون أسير مواطني الدرجة الثالثة هذا العالم، إن لم يكن لاجئًا أو مشردًا.

فالكيان القادر على أن يجعل من كل فرد فينا مواطن درجة أولى في هذا العالم كله هو دولة الوحدة العربية التي بها مقومات القوى الكبرى (عمق بشري، موارد اقتصادية، مواقع استراتيجية، امتداد جغرافي، ثقل حضاري) التي تؤهلها لأن تمسك بزمام مستقبلها، بتأمين بقائها وازدهارها الحر.

الانقضاض على المشروع القومي العربي:

المشروع القومي العربي كانت له خمسة أركان رئيسية (الوحدة العربية، اقتلاع إسرائيل ككيان غاصب للأرض والعرض والمقدسات، تمكين الجماهير من مواردها، مشروع تنمية إنتاجي طموح، مشروع اجتماعي يرفع من مستوى الكتل الاجتماعية الفقيرة وتوسيع الطبقة الوسطى).

كما وضحنا أن المشروع القومي قام على موجات متلاحقة حتى وصل لأوج عنفوانه على يد الزعيم جمال عبد الناصر، فالانقضاض على هذا المشروع كان غاية في الشراسة لضرب عنفوانه وقوته ليتم إخماده نهائيًا، وتم التركيز على مصر العربية كونها المحرك الأكبر لهذا المشروع والتهديد الرئيسي لمصالح الغرب في المنطقة.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م بدأت عملية ممنهجة في مصر لمحو القومية العربية وتفكيك المشروع القومي العربي، فالملكية العامة للموارد قد جرى تفكيكها وتم نقل قطاعاتها من النطاق العام إلى حيازة القطاع الخاص، والمشروع التنموي الإنتاجي قد تم وقفه لصالح تحويل البلاد لسوق استهلاكية هائلة تمتص فوائض الإنتاج الغربي مما هو ضروري وما هو غير ضروري، كما جرى الانقلاب على المشروع الاجتماعي عبر محو الطبقة الوسطى ودفعها مع باقي شرائح المجتمع في أتون الإفقار والمعاناة- تحت مظلة التجريف الاجتماعي- باستثناء نخب اجتماعية أقلية غارقة في بذخ استهلاكي لا قرار له، والأدهى من ذلك كله، أن إسرائيل لم تصبح هي العدو الأول، وأبرمت اتفاقيات السلام

معها، أما الأخطر هو ما جرى مع مصر، فقد تم عزلها عن الصراع العربي- الإسرائيلي، وتم العبث بوعيها القومي حتى لا تتفاعل مع القومية العربية، وتظل حبيسة حدودها الخانقة، معزولة داخل جدرانها.

وفقدت مصر العربية مجددًا بوصلتها القومية العربية، وبدأت تتحرك في اتجاه لا يمثل مصالحها- بل يكاد يكون اتجاهًا معاكسًا- فهذه كانت بداية فصل جديد من اغتيال مصر العربية لتحويلها إلى قزم إقليمي معزول، وهذا قدر أي شعب يقرر التفريط في ثوابته السياسية التي تعكس تاريخه وتعبر عن مصالحه، والأخطر من ذلك هو تشويه المبدأ القومي العربي لدى الأجيال الناشئة التي تأثرت سلبًا بعملية تزييف التاريخ، التي نالت من المد القومي العربي ورموزه.

البُعد التاريخي وتجزئة الوطن العربي:

إن الوطن العربي- في حال توحيده- به من القوة الكامنة ما يعطيه القدرة كي يكون قطبًا على الساحة العالمية، وريادة الأمة العربية في محيط المجتمع الإنساني، فما بالوطن العربي من موارد وثروات، إلى جانب مركزية موقعه الاستراتيجي ومساحته الهائلة، بالإضافة إلى التراكم الحضاري للحضارات التي سبقت الحضارة «العربية الإسلامية» وأثرت الشخصية الحضارية العربية، مع تدين الأمة العربية بالدين الإسلامي وما يولده من قوة دافعة، هذا الدين المرتبط باللغة العربية واللذين معًا يضيفان إلى الوطن العربي نفوذًا في العالم الإسلامي الموصول به، كما أن الوطن العربي ذو كثافة بشرية ضخمة تزخر بتركيبة إنسانية لها طاقات إبداعية هائلة، كل هذه العوامل هي عوامل قوة ويمكن أن تؤدي إلى إمكانية بسط نفوذ الدولة التي تضم هذا الوطن العربي وهذه الأمة العربية عالميًا، هذا في حالة في حال استثمارها لكل مقومات القوة هذه.

ولهذا فكان على القوى الغربية الراغبة في السيطرة على مقدرات العالم أن تتجه إلى تجزئة هذا الوطن العربي الهائل وفرقة الأمة لإضعافهما وإحكام السيطرة عليهما، لتسهيل سيطرة هذه القوى على مقدرات الأمة العربية من جانب، ولإزاحة ند قوي ومنافس لها من الجانب الآخر قد يحول دون السيطرة على العالم، وكانت هذه التجزئة في غاية الذكاء لكونها حققت أكثر من هدف.

فلقد تمت تجزئة الوطن العربي إلى أقطار عدة، بشرط أن تُحكم هذه الأقطار من قبل نُخب حاكمة متناحرة فيما بينها، تدخل في صراعات لتُحقق الفُرقة وتعمق الشرخ في الصف العربي، ولتضمن قوى السيطرة تخلف هذه الأقطار العربية

دفعت بتبديل الأولويات عند نُخبها الحاكمة، يتحول التركيز إلى الاستمرارية في السلطة بدلا من تنمية الشعب العربي، وهذا في كل قُطر، حتى لو كان على حساب تنمية الفرد العربي، مما سيترتب على ذلك تشكيل بنى سياسية واقتصادية واجتماعية تخدم هدف الاستمرارية في الحكم، واتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان تحقيق ذلك الاستمرار.

كما لم تكن تجزئة قوى السيطرة الغربية للوطن العربي تقسيمًا عشوائيًا، بل كانت غاية في الدهاء، فلم تكن التجزئة هي ذاتها التي جزئت إفريقيا بها على أساس التناحر، كتجزئة القبيلة الواحدة على أكثر من دولة لتكون سببًا في إشعال الحروب بين الدول، أو إقليم دولة واحد يضم عدة قبائل متناحرة لتغرق في الحروب الأهلية، وقد مثّل هذا التناحر المدخل لقوى السيطرة كي تحقق مبدأها المعهود «فرق تسد» الذي أغرق إفريقيا في دوامة التخلف والاستنزاف لتأمين استمرار سيطرتها على ثروات وموارد القارة التي تعد أغنى قارات العالم بالثروات الطبيعية.

فلقد كانت التجزئة في الوضع العربي تختلف كثيرًا عن التجزئة في الوضع الإفريقي، فالوطن العربي فيه أمة عربية واحدة، بها من التجانس (العرقي أو القومي) ما يرسخ هذا المعنى، فلم يكن كافيًا، لإبقاء الأمة العربية مجزأة، أن يتم اللعب على وتر التناحر (القبلي، المذهبي، الطائفي) في التركيب العربي، ولهذا فتمت إضافة منظور جديد تتوج به عملية التجزئة الهدامة للأمة العربية بأسرها.

فلقد تمت تجزئة الوطن العربي إلى دول بحيث تكون كلها دولا منقوصة وغير مكتملة، فتم فصل الثروة البشرية عن الثروات الطبيعية، بحيث تم تكوين دول تزخر بالثروات والموارد الاقتصادية وتفتقر للثروة البشرية، ودول أخرى تختنق بالكثافة البشرية وتفتقر للموارد الاقتصادية، بالوصول لمعادلة فقر البشر ورخاوة الثروة، هذا باستثناء العراق والسودان، فهاتان الدولتان تم التعامل معهما على نمط مشابه لما تم اتباعه في إفريقيا، بتعميق التناقضات بين العناصر الداخلية لهذه الدول والتركيز على التناحر في ما بينها، حيث إن هاتين الدولتين توجد بهما اختلافات قومية يمكن اللعب على أوتارها، الكردية في شمال العراق والزنجية في جنوب السودان*.

* وفي اللحظة الراهنة دخلت قوى السيطرة طورًا جديدًا لتفكيك الوطن العربي تمامًا بغرض تحويله إلى فضاء عربي، بتوظيف كل التناقضات التي خلفتها هذه الدول وتعميقها في نطاق الوطن العربي كله، والنفخ فيها كعاصفة تعصف بوجوده، وهو ما سنتعرض له فيما بعد.

المنظومة الإقليمية منذ التجزئة:

لقد قامت قوى السيطرة الغربية بتجزئة الوطن العربي بغرض:

- إحكام قبضة هذه القوى على موارد الوطن العربي وثرواته
- إغراقه بفوائض إنتاج هذه القوى وتحويله لسوق استهلاكية لمنتجاتها
- بسط نفوذ هذه القوى على خطوط المواصلات البحرية والبرية- والجوية فيما بعد- إلى آسيا وإفريقيا التي يحتل الوطن العربي موقعًا حاكمًا لها
- إخضاع هذه القوى لند عربي قوي أرهبها وهددها في عقر دارها

ولهذا كان لابد من بناء «منظومة إقليمية» تضمن استمرارية الوضع القائم بعد التجزئة، لتحقيق الأهداف المنشودة وترتكز هذه المنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية»* على:

- الأنظمة العربية الحاكمة ودورها في تمييع الانتماء القومي العربي في مقابل تعميق الغلو في الوطنية الانعزالية
- إسرائيل

الأنظمة العربية الحاكمة: كان على قوى السيطرة الغربية ضمان استمرارية استراتيجيتها الخاصة بالوطن العربي، ولم تكن تكفي مجرد تجزئته، بل كان الأهم هو ضمان استمرارية هذه التجزئة، وبالتالي فكانت إقامة نظام حكم لكل دولة لتَحكم من خلاله نُخب حاكمة مرتبطة بالغرب وموالية له- ولمنظومته الإقليمية- تعد مطلبًا ملحًا، حتى يتحقق ضمان استمرارية التجزئة.

وكان لهذه الأنظمة منهجان رئيسيان مرتبطان ببعضهما لاكتسابها شرعية الوجود لما بعد تجزئة الوطن العربي، وهما تمييع الانتماء القومي العربي بالتوازي مع تعميق الغلو في الوطنية القُطرية الانعزالية، ومع الأسف فقد وقعت فريستهما الأجيال التي نشأت في ظل حكم هذه الأنظمة، ونشارك الأستاذ «ساطع الحصري» استنكاره «إنَّنا ثُرنا على

* لاحظ أن وصف الشرق الأوسط يعكس مدى مركزية النظرة الأوروبية كوصف جغرافي مصمت لا يعبر عن تاريخ أو يدل على تراث، وكان استخدام هذا المصطلح بغرض التفرقة ما بين موقع المنطقة العربية وما بين موقعي الهند والصين اللتين كان يطلق عليهما الشرق الأقصى، ومع الأسف لقد اعتمدنا نحن أنفسنا نفس المصطلح دون مناقشة، فماذا لو كان الصينيون أو اليابانيون هم من تحكموا في مصيرنا؟ ألم يكن وصف الغرب الأوسط أكثر اتساقا؟ وهل كنا سنطلق على موقعنا الغرب الأوسط؟

الإنكليز، ثُرنا على الفرنسيين، ثُرنا على الذين استولوا على بلادنا، وحاولوا استعبادنا.. كررنا الثورات الحمراء عدة مرات، وواصلنا الثورات البيضاء عدة عقود من السنين، وقاسينا في هذه السبيل ألوانًا من العذاب، وتكبدنا أنواعًا من الخسائر، وضحينا كثيرًا من الأرواح... لكنا عندما تحررنا من نير هؤلاء.. أخذنا نستقدس الحدود التي كانوا أقاموها في بلادنا، بعد أن قطعوا أوصالها ...ونسينا أن تلك الحدود، إنما كانت حدود الحبس الانفرادي والإقامة الجبرية التي كانوا فرضوها علينا»[٣].

ونود أن نضيف عليه استنكارا على الأحفاد الذين انسلخوا من هويتهم وانتمائهم القومي العربي نحو سراب ووهم لا يخدم إلا أعداءهم، بتسليمهم تسليمًا أن هذه التجزئة قانون طبيعي.

تمييع الانتماء القومي العربي: لقد كانت ومازالت هناك العديد من الأساليب المختلفة لتمييع الانتماء القومي العربي وطمسه في شتى الأقطار العربية، كما هو الحال في مصر، سواء من أطراف داخلية أو أطراف خارجية، مما كان له أثر بالغ الخطورة وتحديدًا على الأجيال الناشئة، ففي سبيل عزل كل قُطر عن الوطن العربي بدأ التركيز الشديد لعملية تمييع الانتماء القومي العربي بل ومحاولة طمسه، وهذا من أجل إضعاف الأمة العربية لتسهيل عملية تجزئة الوطن العربي والسيطرة على مقدراته، سواء بمحاولة إيجاد هوية بديلة عن الهوية العربية الجامعة، إما بالهوية الوطنية الانعزالية (مصرية، ليبية، جزائرية إلخ...)، وإما بتجزئة الوطن العربي إلى كتل منغلقة على أساس جغرافي (خليجية، مشرقية، مغربية) أو بالتجزئة على أساس قاري (آسيوي، إفريقي) أو على أساس إقليمي يضم عناصر غير عربية (شرق أوسطي أو بحر متوسطي)، وغيرها من الأساليب للالتفاف على الهوية العربية الجامعة، وترسيخ تجزئتها لصالح قوى السيطرة الغربية بمعاونة شركائها في الداخل العربي.

ومصر العربية لم تكن معفاة من هذه المخططات بل كانت هي قلب الحدث، حيث إنها مركز الثقل الرئيسي للوطن العربي، وإن تم عزلها بنجاح في داخل حدودها على أساس تناقض مصريتها مع عروبتها، فقد تم بلوغ نصف الطريق نحو السيطرة على الوطن العربي، فهي القُطر المركزي فيه، ودعامة قوته ودرعه الحامي، كما أنها قلب إبداعه الثقافي، وبسقوطها أو عزلها يفقد الوطن العربي توازنه ويسهل سقوطه سقوطًا سريعًا ومدويًا.

فالانتماء القومي والحضاري يعدا بوصلة الاتجاه الذاتي الذي يسير في اتجاه حركة التاريخ، وبفقدان مصر هويتها القومية العربية وانتماءها الحضاري «العربي الإسلامي» ستفقد معهما بوصلة اتجاهها الذاتي، وبفقدان بوصلة اتجاهها ستسير مصر العربية في غير اتجاه حركة التاريخ، ما سيؤدي إلى خروجها منه.

فمصر قُطر من أقطار الوطن العربي- القُطر المركزي- وشعبها ينتمي للأمة العربية، مازال قلبها ينبض بالحضارة «العربية الإسلامية» الحية، الحضارة التي بناها أجدادنا العرب من مسلمين ومسيحيين (وشاركهم يهود في بعض المراحل)، ولا يستقيم استبدال الانتماء الحضاري «العربي الإسلامي» لمصر بانتماءات حضارية تاريخية لم يعد باقيًا منها سوى آثارها كالحضارة الفرعونية، ولا التمسح بحضارات أجنبية وغريبة كالحضارة الغربية، ولا بانتماءات قومية وهمية غير موضوعية كالقومية المصرية.

تعميق الغلو في الوطنية القُطرية الانعزالية؛ هناك تناسب طردي ما بين تمييع الانتماء القومي العربي وتعميق الغلو في الوطنية القُطرية، فكلما ضعف الانتماء القومي العربي تعمقت الوطنية الانعزالية، وبالتالي اكتساب أنظمة الحكم العربية شرعية الوجود*، ومنه إلى مزيد من ترسيخ المنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية» التي ما هي إلا صنيعة قوى السيطرة الغربية ولا تخدم إلا مصالحها.

وبالتالي فقد كان التركيز الشديد على الغلو في الوطنية الانعزالية مقصودًا لأجل أن تتعارض مع القومية العربية، وبدأت الجهود تتركز على ربط الهوية الوطنية الانعزالية بهويات حضارية بديلة عن الحضارة «العربية الإسلامية» (كالفرعونية، الفينيقية، البابلية إلخ....)، من منطلق أن هذا الربط الوجداني ما بين هذه الوطنيات الانعزالية وهذه الحضارات التاريخية قد يساهم في طمس الهوية العربية، وهذا كله لا يخدم إلا قوى السيطرة الغربية الراغبة في الإبقاء على الوطن العربي مجزأً، وحلفاءها من النُخب الحاكمة التي ترتبط مصالحها بالغرب، والتي ووجدت أصلا لتكون أداة استمرار هذه التجزئة، وكانت النتائج كارثية في سائر الأقطار العربية، حيث أفرزت أجيالا شابة تعاني أزمة هوية حادة

* لكن مع فساد الأنظمة الاجتماعية السياسية فيما بعد، وتهميشه شرائح واسعة من المجتمع، نما الشعور بالاغتراب وتعمق الانعزال الوجداني، ونمت ظاهرة ضعف الانتماءين الوطني والقومي سويًا، ومنهما إلى انتماء ديني/قومي غريب لا يرتبط بالأرض ولا ينتمي لوطن.

ولا تعرف انتماءها الحضاري والقومي، وبالتالي فهي أجيال- ومع الأسف- فاقدة بوصلة اتجاهها، ومن ثم فاقدة مستقبلها بالتبعية.

فحضارات ما قبل الحضارة العربية الإسلامية أضحت تاريخًا لا واقعًا، ولم يبق منها إلا القدرات الكامنة للشعوب، أما الهوية والانتماء القومي فهو عربي لا غير.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعارض المصلحة الوطنية لأي قُطر عربي مع المصلحة القومية للوطن العربي، وإذا حدث أن تعارضت الوطنية القُطرية مع القومية العربية ففي هذه الحالة تُعتبر الوطنية القُطرية عبئًا وثقلا مُعطلا على شعبها وليست قوة دافعة له نحو الاستقلالية والتقدم والإمساك بزمام المستقبل، على سبيل المثال فالأمن الوطني لأي قُطر عربي بمفهومه الشامل (سياسي، اقتصادي، أمني، عسكري، ثقافي إلخ...) هو جزء من الأمن القومي العربي الأشمل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحدث تنافر أو تعارض بين المصالح الوطنية القُطرية والمصالح القومية العربية، وإن حدث تعارض يكون ناجمًا عن خلل في الوطنية القُطرية، وتسأل النُخب الحاكمة عن سببه، وتكون الوطنية القُطرية في هذه الحالة عبئًا ثقيلا على شعب هذه الدولة (أي دولة عربية).

إذًا فأي نظام حكم في أي دولة عربية لا يسعى لوحدة الوطن العربي ولا يُعِد الدولة- بمفهومها الأوسع (الشعب + إقليم + سلطات تمثل ممارسة السيادة)- التي يحكمها لخدمة هذا الهدف يعتبر نظامًا فاسدًا، كما يُعد ضمنيًا أداة في يد قوى السيطرة الغربية، مهما بلغ هذا النظام من ديموقراطية في الإدارة أو حقق رخاء اقتصاديًا أو نجح في القضاء على فساد إداري ومالي في الدولة التي يحكمها، كل هذا لا يعفيه من أنه نظام حكم يجب على القوميين العرب الكفاح حتى إزالته واقتلاعه بكل حزم وصرامة، أيًا كان وجوده في أي دولة عربية.

وهذا بالأساس ينسحب على مصر العربية، كون البيان القومي يعتبرها القوة المركزية في الوطن العربي، فأي نظام يحكم مصر دون أن يعبئ قدرات الدولة بأسرها على حمل رسالة الوحدة العربية، فهو نظام فاسد يستوجب اقتلاعه بمنتهى الحسم والحزم.

فالتقاعس عن حمل مصر لرسالة وحدة الوطن العربي وقيادته، خط أحمر لا يجوز تعديه من أي نظام حاكم أيًا كان، وهو واجب وطني إلزامي على النُخب الحاكمة لا يجوز أبدًا التفريط فيه، فمصر العربية موصولة بمحيطها العربي،

مستقبلها مرتبط بمستقبله، أمنها الوطني من أمنه القومي، مصالحها متشابكة مع مصالحه، وإن حدث تعارض فهو تعارض يعبر عن مصالح ضيقة للنُخب الحاكمة وليس مع مصالح شعب مصر العربي.

إسرائيل: لا يمكن الاعتماد كليًا على الأنظمة السياسية ونخبها الحاكمة من الموالين لقوى السيطرة الغربية ولمنظومتهم الإقليمية، فهذه الأنظمة السياسية ليست أبدية الوجود، حيث إنها عُرضة للإسقاط أو الانهيار، وبالتالي إلى الزوال، فماذا يكون عليه الأمر في حال أن تم إحلال نظام عربي رافض للمنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية» التي أوجدها الغرب محل نظام عربي كان يعمل على ترسيخها؟ وهذا ما حدث للنظام الملكي في مصر عام ١٩٥٢م حينما حل محله نظام ثوري اتجه نحو القومية العربية رافضًا المنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية» الغربية، والذي ساهم في إسقاط العديد من الأنظمة السياسية الموالية للغرب وتهديد البعض الآخر، بإحداث حراك عربي هائل معادٍ للغرب ومُهدِد لمصالحه في الوطن العربي.

وهنا يأتي دور إسرائيل كدولة وظيفية تمثل الركيزة الاستراتيجية التي من شأنها الحفاظ على المنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية» التي أوجدها الغرب، كونها قاعدة عسكرية يضمن الغرب تفوقها المطلق على القوى العربية، كي تردع أي نخبة حاكمة «مارقة» تحاول المساس بالمنظومة الإقليمية في الوطن العربي، سواء بمحاولة مقاومة تجزئته، أو المساس بالنُخب الحاكمة الموالية لمبدأ التجزئة، وهذا يفسر انزعاج قوى الغرب من أي محاولة لزعزعة أمن إسرائيل أو تهديد وجودها، كونها ركيزتها الاستراتيجية في الوطن العربي.

البيان القومي العربي

البيان القومي العربي هو بيان اجتماعي سياسي يرتكز على القومية العربية كمبدأ اجتماعي سياسي، ويهدف إلى وحدة الأمة العربية في وحدة دستورية تتمثل في دولة الوحدة المنشودة التي تكون «الجمهورية العربية المتحدة».

فلا مجال لأي مواطن عربي أن يحيا حرًا ومتحكمًا في مصيره وهو مواطن في دولة لا تكون دولة الوحدة العربية التي تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة، فكل الأقطار العربية ليس فيها قُطر واحد قادر على أن يكون دولة تؤمن مستقبلها باستقلالية، فكلها دول منقوصة، فدولة الوحدة العربية هي الكيان الوحيد الذي به مقومات الدولة التي لديها القدرة على انتزاع مكانها في عصر الدول والتكتلات الكبرى، وليس على هوامشه.

ومصر العربية هي محور البيان القومي، فهي قوة التوحيد المركزية، ومصر في وضعها الراهن ليست لديها القدرة على الحركة حتى في داخل نطاقها المحدود، فنظامها الاجتماعي السياسي فاسد، ومؤسساتها منهكة، وبناؤها الاجتماعي عليل، وبالتالي فعلى مصر العربية أن تتحرك أولا من موضع العجز إلى موضع القدرة، كي تحرك بقدرتها الأمة العربية من موضع التفرق إلى موضع الوحدة، بوحدة الوطن العربي في دولة تمتد بالتوزي مع امتداد الأمة.

وهذا يستدعي بناء خاصًا لمصر لتبني عن طريقه أدوات الفعل والتأثير التي تعكس امتلاكها القدرة على تحمل مسؤوليتها التاريخية- تجاه ذاتها وتجاه أمتها- بحمل رسالة الوحدة العربية في دولة الوحدة، كي تكون المنارة الوحدوية التي يعلو بريقها الجاذب للشعب العربي فوق جميع الحواجز القُطرية الانعزالية والطائفية والمذهبية فتزعزع قواعدهم وتهدم أواصرهم، فتصبح هي القبلة ومصدر الإلهام، كما تكون هي الدرع والسيف لصد هجمات أعداء الوحدة العربية، وردع الذين سيسعون جاهدين لإفشال عملية التوحيد القومي العربي.

وكي تتحرك مصر العربية لابد لها من استراتيجية عليا، تمثل إطار الحركة وضابط إيقاعها، برؤية واضحة لمقاصدها، مع توزيع لأدوار أدواتها، فتشمل هذه الاستراتيجية العليا جميع مكونات الدولة التي ستكون «دولة القومية العربية»، فعلى أساس الاستراتيجية العليا ونسبة إلى أوضاع الدولة المصرية الراهنة، ستُجرى التعديلات وتبنى المؤسسات، ويتغير النظام

السياسي وتتغير معه المنظومة الاقتصادية، حتى تتم تعبئة شاملة لكل طاقاتها وإمكاناتها لتكون تجسيدًا عمليًا لمصر التي هي قوة التوحيد المركزية.

ونظرًا لكون أم المعارك الثورية هي معركة المائة عام، فراية المجد الثوري ستنتقل من جيل إلى آخر، والأفراد زائلون، إذًا فتأمين استمرارية المعركة يستدعي اعتماد النظام والمنظومة والتنظيم، فالدولة تُبنى كدولة مؤسسات، والنظام الحاكم يبنى على أساس التنظيم السياسي، فعصر الفرد ولى، واستدعاؤه فيه سخرية من العصر، واستهزاء بالمستقبل.

لكن كيف يمكن للدولة تعبئة مكوناتها قبل تعبئة نفسية شاملة للمجتمع «العربي المصري»- الذي هو نواة الدولة- لصهره في كتلة واحدة متماسكة حتى يكون قوة حيوية كاسحة قادرة على تحمل عبء تغيير مسار التاريخ وقلب موازين القوى في العالم؟ بل كيف أصلا يمكن لها أن تتحرك دون أن تكون نواتها هي القوة الدافعة؟ فقوة الدفع التي مركزها السلطة أضعف كثيرًا من قوة الدفع التي محركها المجتمع، لكن التعبئة الشاملة للمجتمع ليست بالأغاني ولا الأناشيد، بل هي في الأصل نظام اجتماعي سياسي قادر على إنشاء بناء اجتماعي حيوي، يوظف الطاقات الخلاقة في المجتمع ويوجهها لمقاصده.

إذًا فمفتاح التعبئة الاجتماعية الشاملة هو النظام الاجتماعي السياسي، والنظام الاجتماعي السياسي القائم في مصر أنشأ بناء اجتماعيًا مستهلكًا، به من التناقضات القاسية والأمراض الاجتماعية ما يستوجب هدمه، فإصلاحه تبديد للوقت والجهد، فالبناء الاجتماعي المصري يستدعي ثورة اجتماعية شاملة تبني على أنقاضه بناء اجتماعيًا جديدًا، يسمح بتفجير طاقات المجتمع «العربي المصري» وقوته الكامنة، فيفتح المجال أمام تعبئته كقوة حيوية هائلة، تعصف بكل العراقيل وتقهر كل التحديات التي تحول دون المجتمع «العربي المصري»، ودون المستقبل، عبر دولة الوحدة العربية.

فكيف يمكن لنظام اجتماعي سياسي خنق قنوات الإبداع والعلم كقنوات للحراك الاجتماعي، ووسع قنوات الفساد في المقابل، أن يكون قادرًا على تحويل المجتمع إلى قوة حيوية؟

وكيف لمجتمع بنيته الطبقية بها كم هذه التناقضات العميقة، التي تقسم المجتمع إلى مجتمعين، أقلية مُستغِلة تحَكُم وتملك المستقبل في مقابل أغلبية مستَغَلة تُحكَم ومستقبلها مرهون بالفتات؛ أن يكون متماسكا وقويًا في ظل هذا الظلم الاجتماعي الصارخ؟ ألا تكون إعادة هندسة البنية الطبقية هي أداة إنشاء البناء الاجتماعي الجديد؟

وكيف لمجتمع بنيته الثقافية جُرفت بهذا العمق، ألا يكون مثقلا بالتخلف والطائفية وأزمة الهوية والخمول إلخ...؟ ألا يستدعي هذا ثورة ثقافية تغزو الوجدان «العربي المصري» لتحوله إلى طاقة خلاقة إبداعية في كل المجالات؟

ألم يستدعي النظام السياسي الاجتماعي خطابًا دينيًا يساعد على ترسيخ وجوده؟ عبر لفت الأنظار عن التساؤلات الرئيسية المتعلقة بالأعراض الجانبية لوجوده كالاستهلاك والظلم الاجتماعي والتسليم للعدو والتخلف عن ركب العصر والعجز أمام مواجهة التفكك الاجتماعي وانتشار الفساد، ألم يكن التطرف هو المنفذ الوحيد للإجابة عن هذه التساؤلات وتفريغ الغضب الاجتماعي والسياسي؟

ألم يكن هذا كله نتاج النظام الاجتماعي السياسي الذي بليت به مصر من الانفتاح حتى الآن؟ ألم تكن هذه هي الأسس الثقافية والطبقية التي بني عليها البناء الاجتماعي الحالي؟ ولهذا فلتكن ثورة اجتماعية جذرية تمحو القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في بقاء الوجود القائم وتحل محلها القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في النظام الاجتماعي السياسي المنشود، كي تبني نظامًا اجتماعيا سياسيًا جديدًا يعيد بدوره هندسة البناء الاجتماعي على أسس ثقافية وطبقية جديدة، أسس ثقافية تفجر طاقات الإبداع، وأسس طبقية تفجر طاقات العمل.

وهنا يأتي دور التنظيم السياسي (التنظيم القومي المنشود)، فهو صاحب الرؤية والمعبر عنها، وهو القوة الدافعة التي ستبلور وعي القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير الجذري، ثم ستعمل على تنظيم قواها كي تنتزع الحاضر انتزاعا لتفرض مستقبلها الأفضل، فالتنظيم القومي هو الطليعة الثورية التي سيبنى عليها هذا البناء الثوري الهائل، معركة المائة عام.

إذًا فالبيان القومي يمكن أن نستخلص منه سبعة مبادئ تمثل مضمونه وهي (المرحلة الانتقالية، الثورة، الأبعاد الثلاثة، شمول الاستراتيجية القومية العليا، تأمين الاستمرارية، تطور النظام السياسي، ومصر قوة التوحيد المركزية).

المبدأ الأول

المرحلة الانتقالية

إن إطلاقنا على المعركة الثورية معركة المائة عام هو تعبير مجازي الغرض منه ربط المعركة بمدى زمني، فالبيان القومي يهدف إلى بلوغ هدف معين وهو إنشاء «الجمهورية العربية المتحدة»، وبالتالي فهو في طابعه العام أشبه بخط محدد بين نقطتين، نقطة الانطلاق ونقطة الوصول، فهو بيان لا يتحدث عن الحتمية التاريخية أو نهاية التاريخ، ولا يؤمن بنقطة السكون التي تنتهي فيها حركة التدافع الإنساني.

وبالتالي فالانتقالية هي سمة المرحلة المستهدف إشعال فتيلها، تبدأ في مصر العربية، حينما ينهار فيها النظام الاجتماعي السياسي، ويبدأ التنظيم القومي طاحونة الثورة الاجتماعية، إذًا فنقطة الانطلاق هي نقطة الثورة (التي تعكس انهيار وجود قائم يمثل دولة ومجتمعًا) ونقطة الوصول هي نقطة الدولة (التي تنشأ فيها «الجمهورية العربية المتحدة»)، والتي تعبر عن وجود منشود لدولة ومجتمع جديدين.

وبانتهاء هذه المرحلة تبدأ مرحلة تاريخية جديدة، تمثل صفحة جديدة من صفحات تاريخ أمتنا العربية، لها تحدياتها وأولوياتها، فلا سكون أرضيًا ولا نهاية للتاريخ حتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.